APLC/MSP.14/2015/WP.9

25 November 2015
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الرابع عشر

جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ٢(ج) من جدول الأعمال المؤقت

وضع الاتفاقية وسير عملها. عرض وتقرير ومناقشة وقرار بشأن ما يلي:

الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بولاية اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من السنغال لتمديد الموعد النهائي المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية[1]

وثيقة مقدمة من اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ (أيرلندا وإكوادور وبولندا وزامبيا)

١- صدّقت السنغال على الاتفاقية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للسنغال في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأبلغت السنغال في تقرير الشفافية الأول الذي قدّمته في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ عن مناطق خاضعة لولايتها أو سيطرتها توجد فيها، أو يشتبه في أنه توجد فيها، ألغام مضادة للأفراد. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية، كان يتوجب على السنغال تدمير، أو التأكد من تدمير، جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام الخاضعة لولايتها أو سيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ولما رأت السنغال أنها لن تستطيع تحقيق ذلك بحلول هذا التاريخ، قدّمت طلباً إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف في عام ٢٠٠٨ تلتمس فيه تمديد الموعد النهائي المحدد لها سبع سنوات، حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٦. ووافق الاجتماع التاسع بالإجماع على طلب التمديد.

٢- وعندما وافق الاجتماع على طلب السنغال في عام ٢٠٠٨، ذكر أن لعله من المؤسف أن السنغال بدأت للتو فقط رسم صورة واضحة لحجم التحدي الذي يواجهها وأنها لم تنفّذ سوى أنشطة قليلة جداً لإزالة الألغام، لكن الاجتماع لاحظ وجود بعض الظروف القاهرة التي أعاقت إحراز تقدّم في أي إجراءات حتى عام ٢٠٠٥. ورحّب الاجتماع بأن السنغال استخدمت عملية

(١) تأخر تقديم هذه الوثيقة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

طلب التمديد لتؤذِن بأنها تعمل الآن بإلحاح أشد على هذه المسألة. ولاحظ الاجتماع أيضاً أن السنغال لا تملك معلومات واضحة عن مساحة وموقع المناطق التي تحتاج إلى إزالة ألغام، وأنها ألزمت نفسها بتنفيذ أنشطة مسح تقني ووضع إجراءات لشطب المناطق، ما قد يؤدي إلى سير عملية التنفيذ على نحو أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

٣- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدّمت السنغال إلى رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ (ويشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") طلباً لتمديد الموعد النهائي المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠١٦، حيث طلبت تمديده خمس سنوات، حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢١.

٤- ولاحظت اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ أن السنغال قدّمت الطلب بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي المحدد للدول الأطراف لتقديم الطلبات في عام ٢٠١٥. غير أن اللجنة لاحظت بارتياح أن السنغال قدّمت الطلب وشاركت في حوار متعاون مع اللجنة في عدة مناسبات، منها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عندما قدّمت معلومات وإيضاحات إضافية رداً على أسئلة طرحتها اللجنة في رسالة وجهتها إلى السنغال في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٥- ويشير طلب السنغال، على غرار الطلب الأصلي الموافَق عليه في عام ٢٠٠٨، أنها تستقي فهمها للتحدي الأساسي الذي يواجهها من المسح الطارئ لتأثير الألغام الأرضية في كازامانس (Étude d'Urgence sur l'impact des mines en Casamance) (المسح الطارئ) الذي أُجري في عامَي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد حدّد المسح الطارئ ١٤٩ منطقة يشتبه في أنها خطرة، منها ٨٥ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٣٥٩ ١٨٣ ١١ متراً مربعاً، و٤٧ منطقة تشمل ٧٣,٤٥ كيلومتراً خطياً من الطرق أو الدروب، و١٧ منطقة لا تُعرف مساحتها التقديرية. وأشار الطلب المقدم في عام ٢٠٠٨ أيضاً إلى أن مساحات المناطق إرشادية فقط وأن إجراء مسح تقني لكل منطقة هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتوضيح الطبيعة الحقيقية للتحدي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الطلب المقدم في عام ٢٠٠٨ أنه لم تتسنّ زيارة ٢٣١ بلدة في إطار المسح الطارئ، وأن الوصول تعذر إلى ١٧١ بلدة وأن ٦٠ بلدة كانت قد هُجرت.

٦- وذكرت اللجنة أن السنغال ألزمت نفسها في طلبها السابق بتنفيذ أنشطة مسح تقني ووضع إجراءات لشطب المناطق، وبما يلي تحديداً: (أ) التحقق من المعلومات المتاحة عن تلوث ١٤٩ منطقة سُجِّل في ٩٣ بلدة، و(ب) إزالة الألغام من المناطق المشتبه فيها التي حددها المسح الطارئ، و(ج) إزالة الألغام من جميع المناطق المشتبه فيها الأخرى التي حُدِّدت.

٧- وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، يذكر طلب السنغال أن مناطق تبلغ مساحتها الإجمالية ٥٢١ ٢٠٥ ١ متراً مربعاً أُفرج عنها منذ عام ٢٠٠٦ عن عنها عن طريق أنشطة المسح والتطهير، وأن ٤٢١ لغماً أو قطعة متفجرة من مخلفات الحرب دُمرت. ويشير الطلب كذلك إلى أنه من بين ١٤٩ منطقة يشتبه في أنها خطرة على نحو ما حدّد المسح الطارئ في الأصل، أُفرج عن ١٣١ منطقة مساحتها الإجمالية ٤٧٠ ١٨١,٤٢٣ متراً مربعاً، بما فيها ٨٨ منطقة عن

طريق مسح غير تقني، و١٧ منطقة عن طريق مسح تقني، و٢٦ منطقة عن طريق التطهير. ويشير الطلب أيضاً إلى أن السنغال تمكنت من إجراء مسوح غير تقنية في ٦٠ بلدة من البلدات الـ ١٧١ التي تعذّر الوصول إليها في السابق. وأُغلقت ٥٤ بلدة، وحُدِّدت تسع مناطق يشتبه في أنها خطرة و١٧ منطقة مؤكدة الخطورة في ست بلدات أخرى. ويشير الطلب كذلك إلى أن السكان عادوا إلى ٣٥ بلدة من البلدات الـ ٦٠ التي كانت مهجورة. وأُفرج عن ٣٣ بلدة، منها ٢٧ بلدة أُفرج عنها عقب مسح غير تقني، وأربع بلدات أُفرج عنها عن طريق مسح تقني، وطُهِّرت بلدتان من الألغام، وحُدِّدت منطقتان مؤكدتا الخطورة في بلدتين. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري مزيد من المسوح غير التقنية في ٢٩٨ بلدة وحُدِّدت ١٥ منطقة مؤكدة الخطورة، ست في إقليم زيغنشور وتسع في إقليم سيديو.

٨- وطلبت اللجنة إلى السنغال إزالة التفاوتات الطفيفة فيما يتعلق بالمناطق المفرَج عنها (المساحات، وإجمالي عدد المناطق المفرَج عنها منذ عام ٢٠٠٩، وتواريخ الإفراج). فأبلغت السنغال اللجنة بأن سبب وجود اختلافات في البيانات المقدمة أن المعلومات مصنفة أحياناً حسب أساليب الإفراج وأحياناً أخرى حسب المشروع. وأوضحت السنغال أيضاً أن الفرق في مواعيد الإفراج عن المناطق يشير إلى أن بعض المناطق تعالَج في سنة معيّنة، لكنها تُسلَّم إلى السكان بعد سنوات في حفل رسمي. ولاحظت اللجنة أن السنغال بذلت جهوداً لاستخدام جميع الأساليب المتاحة للإفراج عن المناطق المشتبه في أنها خطرة، وأن الأعمال التي اضطُّلع بها مكّنت السنغال من تقليص مساحة المناطق المشتبه في أنها خطرة التي حدّدها المسح الطارئ في الأصل. ولاحظت اللجنة كذلك أن مناطق أخرى حُدِّدت وأن الوصول إلى بعض البلدات لا يزال متعذراً، ما يتطلب إجراء مزيد من المسوح لتحديد ما إذا كانت تتضمن مناطق يشتبه، أو يُعرف، بوجود ألغام مضادة للأفراد فيها.

٩- ويشير الطلب إلى أن السنغال باشرت حواراً مع جميع الأطراف المعنية في أزمة كازامانس منذ اتفاق وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٤، وأن الأنشطة في كازامانس، بما فيها إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ستُنفَّذ وفق مناقشات واتفاقات بين الأطراف في إطار عملية السلام. ويشير الطلب إلى أن هذا النهج يعني أن أفرقة إزالة الألغام ترسَل إلى البلدات التي تتيح ضمانات أمن عليا، ما قد يؤثر في سرعة العمليات وكفاءتها. ولاحظ الطلب أن المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في السنغال لا يشارك مشاركة مباشرة في عملية السلام، وأن مجموعة التفكير في السلام في كازامانس تجري المفاوضات على مستوى آخر من مستويات الدولة.

١٠- ويشير الطلب إلى أن المعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وُضعت في عام ٢٠٠٩ بناءً على المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام التي كُيِّفت مع السياق السنغالي. ويشير الطلب كذلك إلى أن مجموعتين جديدتين من المعايير الوطنية وُضعتا في عام ٢٠١٤، إحداهما عن الوسائل الآلية لإزالة الألغام، والأخرى عن استخدام الكلاب في الكشف عن الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، نُقحت معايير المسوح غير التقنية والتقنية لتضمينها أحدث التعديلات في المعايير الدولية لمكافحة الألغام. ويشير الطلب إلى أن المنهجية المستخدمة تتمثل في تسجيل البلدات المشتبه فيها أثناء

اجتماعات لجنة التنمية المشتركة بين الإدارات واجتماعاتها مع السلطات المحلية. ومن ثم تخضع البلدات التي سُجِّل أنها مشتبه فيها لمسوح غير تقنية لتأكيد وجود ألغام مضادة للأفراد أو شطب الأرض لعدم وجود أدلة على تلوث بالألغام.

١١- ويشير الطلب إلى أن المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في السنغال أنشئ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام وأنه مسؤول، بوصفه هيئة تنسيقية، عن اعتماد منظمات إزالة الألغام، وإسناد المهام، والإشراف على العمليات، وضمان الجودة ومراقبة الجودة. ويشير الطلب كذلك إلى أن جهتين عاملتين جديدتين - هما المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية وشركة ميشيم - باشرتا العمل في السنغال في عام ٢٠١٢ بالجمع بين الأساليب اليدوية والآلية في إزالة الألغام ونُظم الكشف بواسطة الحيوانات، ما أدى إلى تحسين كفاءة العمل في الميدان.

١٢- ويشير الطلب إلى أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام في السنغال للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥ نُقِّحت في عام ٢٠١٣ عقب مشاورات مع الجهات المعنية والوزارات ذات الصلة والقوات المسلحة وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس ومنظمات إزالة الألغام ومنظمات دولية. وتحدد الاستراتيجية المحدثة أهدافاً لفترة الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ في المجالات التالية: الدعوة، ومساعدة الضحايا، والتثقيف بمخاطر الألغام، وتقديم الدعم المؤسسي، والمسح والتطهير، والإفراج عن الأراضي، وضمان الجودة ومراقبة الجودة، وبناء القدرات.

١٣- ورحّبت اللجنة بوضع السنغال استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام تغطي فترة الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥، وتنقيحها بعد ذلك في إطار مشاورات مع جميع الجهات الشريكة والمعنية ذات الصلة. ولاحظت اللجنة كذلك أن السنغال قد تحتاج إلى تحديث الاستراتيجية آخذة في الاعتبار المعلومات والجداول الزمنية الواردة في هذا الطلب.

١٤- ويشير الطلب إلى أن الأنشطة المنفَّذة منذ طلب التمديد في عام ٢٠٠٨ أسفرت عن إعادة أراضٍ كانت في السابق ملوثة بالألغام المضادة للأفراد إلى السكان واستخدامها الآن لأغراض زراعية أو رعوية أو سياحية. ويذكر الطلب كذلك أنه لوحظت عودة السكان تدريجياً إلى أراضيهم واستئنافهم الأنشطة الاقتصادية.

١٥- وطلبت اللجنة من السنغال تقديم معلومات إضافية عن الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية البيئية المترتبة على الطلب. وأبلغت السنغال اللجنة بأن تنفيذ الطلب سيمكّنها من إحياء الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في أقاليم كولدا وسيديو وزيغنشور. وعلى وجه الخصوص، يجب استعادة الأمن البشري قبل عودة السكان من أجل استئناف التجارة عبر الحدود مع غامبيا وغينيا - بيساو، وإتاحة الوصول إلى البنى التحتية، والعودة إلى ممارسة الأنشطة التقليدية.

١٦- ويشير الطلب إلى أن التحدي المتبقي يتمثل في ٦٤ منطقة، منها ٥٢ منطقة مؤكدة الخطورة مساحتها ٣٢٨ ٤٧٨ متراً مربعاً، و١٢ منطقة يشتبه في أنها خطرة مساحتها التقديرية غير معروفة. وتشمل المناطق الـ ٦٤ ما يلي:

- ١٨ منطقة مساحتها الإجمالية ٧٧٠ ٢٥٥ متراً مربعاً، بما في ذلك ١٧ منطقة مؤكدة الخطورة، ومنطقة واحدة يشتبه في أنها خطرة (المسح الطارئ)؛
- ٢٦ منطقة محددة في بلدات أصبح من الممكن الوصول إليها، بما في ذلك ١٧ منطقة مؤكدة الخطورة وتسع مناطق يشتبه في أنها خطرة (٣٥٢ ٨٦ متراً مربعاً)؛
- منطقتان مؤكدتا الخطورة في بلدات عاد إليها السكان (٤٩٣ ١ متراً مربعاً)؛
- ١٨ منطقة حُددت أثناء مسوح غير تقنية أخرى، بما في ذلك ١٥ منطقة مؤكدة الخطورة وثلاث مناطق يشتبه في أنها خطرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن الوصول لا يزال متعذراً إلى ١١١ بلدة يشتبه في أنها خطرة، ولا يزال يتعين مسحها، وأن ٢٥ بلدة من البلدات الـ ٦٠ المهجورة لا تزال مهجورة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن من المقرر إجراء مسوح غير تقنية في ٢١٦ بلدة، بما في ذلك في البلدات الـ ١١١ المتبقية التي لا يزال يشتبه في أنها خطرة والتي لا يزال الوصول إليها متعذراً في إقليم زيغنشور. ويشير الطلب كذلك إلى أن المساحة الإجمالية للمناطق المشتبه في أنها خطرة في هذه البلدات تقدَّر بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ متر مربع، لكنها انخفضت إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ١ متر مربع عقب مسحها، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر لتصل إلى ٠٠٠ ١٢٠ ١ متر مربع عن طريق أنشطة المسح غير التقني المقررة.

١٧- ولاحظت اللجنة أن السنغال حدّدت في إطار تنفيذ أنشطة مسحية مزيداً من المناطق المشتبه فيها، لكن تعذُّر الوصول إلى عدد من البلدات حال دون تنفيذ مزيد من الأنشطة المسحية، وعليه، لا يزال النطاق الكامل للتحدي غير معروف. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الوصول أصبح ممكناً إلى ٦٠ بلدة وأن السكان عادوا إلى ٣٥ بلدة، لكن هذا الطلب يشير إلى تعذر الوصول إلى عدد أكبر من البلدات مما ذُكر في الطلب السابق.

١٨- ويذكر الطلب الظروف المعيقة التالية: (أ) لا تزال السنغال تعيش آثار ثلاثة عقود من الصراع، فوقف إطلاق النار هش، والحالة الأمنية في منطقة كازامانس غير مستقرة، وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس تُحجم عن قبول عمليات إزالة الألغام لأسباب استراتيجية؛ (ب) الشواغل المتصلة بسلامة العاملين في إزالة الألغام ما أسفر عن تعليق عمليات إزالة الألغام لمدة ٧ أشهر بعد اختطاف ١٢ من أخصائيي إزالة الألغام في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، وتنفيذ نهج جديد في عمليات إزالة الألغام يضعها في إطار جهود بناء السلام الأوسع نطاقاً ويجعلها رهناً بموافقة جميع الأطراف المعنية؛ (ج) سحب شريكين مهمين دعمهما إلى السنغال أو تعليقهما له في عام ٢٠١٤، ما قلص

القدرات التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية؛ (د) استمرار تعذر الوصول إلى بعض المناطق بسبب الحالة الأمنية؛ (هـ) الحاجة أحياناً إلى فترة طويلة من المفاوضات للحصول على موافقة حركة القوى الديمقراطية في كازامانس للوصول إلى المناطق؛ (و) تناقص الموارد المالية.

١٩- وعلى نحو ما ذُكر، تطلب السنغال التمديد لمدة خمس سنوات، حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢١. ويشير الطلب إلى أن الوقت المطلوب يستند إلى افتراض مفاده أن جهتين عاملتين في إزالة الألغام ستنفّذان الخطة مزودتين بوسائل يدوية وآلية وكلاب للكشف عن الألغام، وأن من الممكن إنجاز ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع سنوياً. ويعتمد تنفيذ خطة العمل أيضاً على التعاون مع حركة القوى الديمقراطية في كازامانس للوصول إلى المناطق المستهدفة، وعلى إبقاء مستوى الدعم المالي لأنشطة إزالة الألغام على حاله.

٢٠- ويشير الطلب إلى أن السنغال تعتزم إجراء مسح غير تقني في عامَي ٢٠١٦-٢٠١٧ في ٢١٦ بلدة تقدّر مساحتها الإجمالية بـ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع. ويشير الطلب كذلك إلى أن المسوح التي أجرتها المنظمة الدولية للمعوقين والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية في قضاء أولومبان أسفرت عن تقليص المساحة التقديرية إلى ١ ٦٠٠ ٠٠٠ متر مربع، ومن المتوقع تقليصها أكثر لتصل إلى ١ ١٢٠ ٠٠٠ متر مربع. ويشير الطلب كذلك إلى أن مسوحاً تقنية وعمليات تطهير ستجرى في ٥٢ منطقة مؤكدة الخطورة في إدارة غودومب وزيغنشور وأوسويه تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٧٨ ٣٢٨ متراً مربعاً. ويشير الطلب إلى أن مساحة إجمالية تبلغ ١ ٥٩٨ ٣٢٨ متراً مربعاً ستخضع للمسح التقني وإزالة الألغام.

٢١- وطلبت اللجنة من السنغال أن تبيّن ما إذا كانت قد تفكر في إشراك جهات فاعلة أخرى، مثل قواتها المسلحة، في إجراء عمليات إزالة الألغام، نظراً لأن الوصول إلى مناطق معينة متوقف على الحالة الأمنية، ولأن شريكين دوليين انسحبا أو علّقا أنشطتهما في السنغال مؤخراً. فبيّنت السنغال أن تنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة يعتمد على جهتين لا تزالان تعملان في السنغال، هما المنظمة الدولية للمعوقين وشركة ميشيم. وأشارت السنغال كذلك إلى أنها لا تستبعد مساهمة جهات عاملة أخرى في إزالة الألغام. وأشارت أيضاً إلى أنها تفضل العمليات المدنية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وطلبت اللجنة أيضاً من السنغال تقديم مزيد من المعلومات عن دور المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في تنفيذ الخطة. فأشارت السنغال إلى أن المركز يضطلع بدور تخطيطي وتنسيقي، يشمل إدارة اعتماد المنظمات وبرمجة الأنشطة وضمان الجودة ومراقبة الجودة.

٢٢- ويشير الطلب إلى أن الإجراءات الرئيسية التالية ستنفَّذ سنوياً:

٢٠١٦:

- مسح غير تقني في ١٣٧ بلدة – ١٣ في زيغنشور وأربعة في أوسويه و١٢٠ في بيغنونا؛

- مسح تقني وتطهير في ٤٧ منطقة مؤكدة الخطورة – ٢٧ في غودومب وتسع في أوسويه وخمس في زيغنشور وست في بيغنونا، بمساحة إجمالية تبلغ ٥٠٨ ٣٧٤ أمتار مربعة.

٢٠١٧:

- مسح غير تقني في ٧٩ بلدة في بيغنونا؛
- مسح تقني وتطهير في سبع مناطق مؤكدة الخطورة – خمس في غودومب واثنتان في بيغنونا، بمساحة إجمالية تبلغ ٨٢٠ ٣٠٣ متراً مربعاً.

٢٠١٨:

- مسح تقني وتطهير في مناطق في بيغنونا وزيغنشور، بمساحة إجمالية تبلغ ٠٠٠ ٣١٠ متر مربع.

٢٠١٩:

- مسح تقني وتطهير في مناطق في بيغنونا بمساحة إجمالية تبلغ ٠٠٠ ٣١٠ متر مربع.

٢٠٢٠:

- مسح تقني وتطهير في مناطق في بيغنونا، بمساحة إجمالية تبلغ ٠٢٠ ٣٠٠ متراً مربعاً.

٢٠٢١: كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس

- اختتام البرنامج.

ويشير الطلب كذلك إلى أن التخطيط للعمليات الفعلية سيكون لكل حالة على حدة، بناءً على النتائج التي تحققها مجموعة التفكير في السلام في كازامانس في مفاوضات السلام الجارية.

٢٣- وبالنظر إلى التأثير المحتمل لمفاوضات السلام الجارية والحالة الأمنية في تنفيذ الخطة، لاحظت اللجنة إمكانية تأثر الأنشطة والأولويات المحددة في الخطة سلباً أو إيجاباً بالتطورات في عملية السلام والحالة الأمنية. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة كذلك إلى أهمية أن تبلغ السنغال عن التغيرات التي قد تؤثر في تنفيذ الخطة لدى حدوثها، فضلاً أي منهجيات تعتمدها للتعامل مع هذه المناطق. ولاحظت اللجنة كذلك أن من المفيد أن تقدّم السنغال تفاصيل عن المناطق المزمع إخضاعها لمسح تقني وتطهير في فترة الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٢٤- ويشير الطلب إلى أن المبلغ المطلوب أثناء فترة التمديد هو ٢٨٩ ٥٢٠ ١١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، تشمل ٥٦٨ ٨٠ دولاراً للمسوح غير التقنية، و١١٣ ٣٩٣ ٦ دولاراً للمسوح التقنية والتطهير، و٢٢٣ ٣١٢ دولاراً لضمان الجودة ومراقبة الجودة، و١٨٥ ٦٥ دولاراً لاحتفالات الإفراج عن الأراضي، و٢٠٠ ٤١١ دولار للتوعية بخطر الألغام، و٦٠٠ ٦٩٨ دولار

لتقديم المساعدة للضحايا، و٤٠٠ ٢٢١ دولار للدعوة، و٠٠٠ ٣٣٥ ٣ دولار للدعم المؤسسي. ويشير الطلب كذلك إلى أن الميزانية الوطنية ستغطي المساهمة السنوية من أجل الدعم المؤسسي. ويشير الطلب أيضاً إلى أن السنغال قدّرت أنها ستحتاج إلى ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في طلب التمديد في عام ٢٠٠٨، وأن حوالي ٩ ملايين دولار جُمعت حتى اليوم. ويشير الطلب كذلك إلى أن التوصل إلى صورة أوضح بشأن التلوث أسفر عن تقليص مساحة المناطق المشتبه فيها، ما أدى إلى انخفاض الموارد اللازمة لاستمرار البرنامج من ٢١ مليون دولار إلى نحو ١١ مليون دولار.

٢٥- وطلبت اللجنة من السنغال تقديم معلومات عن الحسابات المستخدمة في وضع الميزانية التقديرية لفترة التمديد، وتفاصيل عن استراتيجيتها في حشد الموارد، والإشارة بشكل خاص إلى الأنشطة التي ستغطيها الميزانية الوطنية. فأشارت السنغال إلى أنها تعتزم إشراك شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف في حشد الموارد اللازمة، وأنه بالإضافة إلى المساهمة السنوية من أجل الدعم المؤسسي البالغة ٠٠٠ ٦٦٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة، خُصصت أربعة ملايين دولار لعمليات إزالة الألغام على مدى السنوات الأربع المقبلة.

٢٦- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تفيد الدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك جداول مفصلة عن حالة وموقع ومساحة كل منطقة من المناطق التي أُنجزت والمناطق المتبقية، والمعايير الوطنية المنقحة لمكافحة الألغام في السنغال.

٢٧- ولاحظت اللجنة أن السنغال بذلت جهوداً لاكتساب معرفة أوضح بمساحة وموقع المناطق التي ستحتاج إلى تطهيرها من الألغام، بطرق منها إجراء مسوح تقنية ووضع إجراءات لشطب المناطق، على النحو الوارد في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف. ولاحظت اللجنة أن السنغال اتخذت خطوات لمواجهة التحديات القائمة، واكتسبت فيما يبدو معرفة أفضل بحجم التحدي مما كانت لديها في عام ٢٠٠٨، لكن لا يزال يتعين توضيح الحجم الكامل للتحدي المتبقي.

٢٨- وإذ تشير اللجنة إلى أن تنفيذ الخطة الوطنية لإزالة الألغام في السنغال سيتأثر بالمعلومات الجديدة وحجم الموارد المتحصّل عليها والتغيرات في البيئة الأمنية، فإنها تلاحظ أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم السنغال إلى الدول الأطراف، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٧، خطة عمل تفصيلية محدثة للفترة المتبقية التي يغطيها التمديد. ولاحظ فريق التحليل أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة محدثة بجميع المناطق التي يُعرف أو يشتبه في وجود ألغام مضادة للأفراد فيها، وتوقعات سنوية بالمناطق التي ستُنجز في الفترة المتبقية التي يغطيها الطلب وأي المنظمات ستضطلع بذلك، وميزانية تفصيلية.

٢٩- ولاحظت اللجنة أن من المفيد للاتفاقية أن تقدّم السنغال إلى الدول الأطراف تقريراً سنوياً، حسب الاقتضاء، عن التالي:

- (أ) التقدم المحرز على صعيد الوفاء بالالتزامات الواردة في الفرع ٤ من طلب التمديد؛
- (ب) نتائج جهود المسح وكيف يمكن أن تغيّر زيادة الوضوح لدى السنغال فهمها لتحدي التنفيذ المتبقي؛
- (ج) عدد وموقع ومساحة المناطق المزروعة بالألغام المتبقية، وخطط تطهيرها أو الإفراج عنها بطرق أخرى، ومعلومات عن المناطق التي سبق الإفراج عنها، مصنفة حسب الإفراج بواسطة التطهير أو المسح التقني أو المسح غير التقني؛
- (د) الجهود المبذولة لحشد الموارد مساهمةً في سد نفقات تنفيذ خطة السنغال الوطنية لمسح وإزالة الألغام؛
- (هـ) التمويل الخارجي الذي تلقّته حكومة السنغال والموارد التي وفّرتها لدعم التنفيذ؛
- (و) معلومات مستكملة عن التطورات في حوار عملية السلام، ما قد يؤدي إلى إتاحة الوصول إلى مناطق جديدة لتنفيذ أنشطة المسح والتطهير فيها؛
- (ز) التغيرات في الحالة الأمنية وتأثير ذلك سلباً أو إيجاباً في عملية تنفيذ خطة السنغال.

٣٠- وذكرت اللجنة أن من المهم أن تقدّم السنغال تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، لكن من المهم بالإضافة إلى ذلك أن تُطلع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٥ أثناء الفترة المشمولة بالطلب، من قبل المنهجيات الجديدة في التعامل مع المناطق المزروعة بالألغام في المناطق التي "يتعذر الوصول إليها".